المدينة والدولة في المجال الحضاري العربي الإسلامي

التحرير

I

يستطيع المتتبع **للرؤى المتكاملة** للوجود المديني في الإسلام الوسيط، أن يميّز **أربعاً** منها هي: رؤية الفلاسفة، ورؤية الجغرافيين، ورؤية الفقهاء، والرؤية التوفيقية. أما **الفلاسفةُ** الإسلاميون فينظرون في ذلك إلى أفلاطون وأرسطو؛ والأول بوجهٍ خاص فتعني المدينةُ عندهم ما تعنيه الـ Polisعند اليونان أي المدينة/الدولة. لكنهم في محاولتهم لتعريب التصورات اليونانية غير الواضحة في أذهانهم وأسلمتها؛ يخرجون بتصوُّرٍ جامدٍ خلاصتُهُ أنّ الوجود المديني بل البشري الذي يريد بلوغ «المدينة الفاضلة» لا طريقَ له إلى ذلك إلّا بالخضوع لحكيمٍ أو ملكٍ يلتمسُ الحكمة. وهذه ليست رؤيةً للوجود المديني، بل رؤيةٌ للسلطة السياسية الصالحة لإبلاغ البشر درجة الفضل والكمال. وأمّا الجغرافيون المسلمون الذين تخلّصوا من تأثيرات نظرات الأفلاك والأقاليم السبعة فهم يتتبعون المدن الإسلامية من الناحية الواقعية كما شاهدوها منذ القرن الرابع الهجري في فئاتها الشعبية، وأوقافها، وحيواتها العامّة، وتراتبيتها السياسية، ومذاهبها الدينية، وموقعها الجغرافي وأثر ذلك على حياتيها السياسية والاقتصادية؛ وأخيراً مزاج سكّانها. وتركّز **الرؤيةُ الفقهيةُ** على المعنى الديني/السياسي للمدينة. فمما له دلالته أن تُبحث تعريفات المدينة، وماهياتها،

لدى الفقهاء في باب **صلاة الجمعة** من حيث إنّ الجمعة لا تُقامُ إلاّ في المصر لدى بعض الفقهاء القُدامى من مثل أبي حنيفة ومالك بن أَنَس وسفيان الثوري. وبذلك يلتقي الديني بالسياسي في عدة مواطن عند الفقهاء تبدأ كلُّها باشتراط وجود **المصر**، أي المدينة الجامعة؛ فيُقال مَثلاً إنّ من شروط الجمعة بعد المصر أن تكون إقامتها بإذن الإمام أو نائبه، ثم يقالُ إنّ من شروط كون المصر مصراً أن يكونَ فيه والٍ وقاضٍ. وجاءت **الرؤية التوفيقية** على أيدي الماوردي (ـ ٤٥٠ هـ) والطرطوشي (ـ ٥٢٠ هـ) وابن خلدون (ـ ٨٠٨ هـ) لتقيم توازُناً بين مدينة الجغرافيين، ومدينة الفقهاء، مع تأثُّرٍ ببعض المأثورات الكلاسيكية. وهكذا تحدّث هؤلاء طويلاً عن «الشروط الطبيعية» لقيام المدينة وهي تشمل الموقع، والموارد، والبنية الداخلية. ولم ينسوا **الشروط السياسية**، أي علاقة المدينة بالدولة؛ فتفاوتت آراؤهم في مدى التلازُم؛ لكن أحداً منهم لم ينكر تلك العلاقة أو يقلّل من شأنها.

II

فإذا تأمّلنا هذه الرؤى من حيث علاقة المدينة بالدولة تبيّن لنا أنّ الفلاسفة في الحقيقة لا يرون غير الدولة المشخصنة بالسلطان أو الملك الحكيم أو الفاضل الكامل. فلا مكان للمدينة ومجتمعها وناسِها في تصوُّرهم، بل لا مكان في هذا العالم إلا للسلطان الفاضل الكامل الذي يتحدثون عنه، إلاّ إذا فهمنا تأكيدهم عليه على أنه يحصُلُ بالتدريج أو يمكن أن يكون ذلك. فالمجتمع المدني هو من المتمات المنطقية الضرورية لكي يكون «الرئيس» الفاضل رئيساً؛ وهذا رغم قول الفارابي إنّ الرئيس يكونُ رئيساً ولو لم تكن هناك مدينةٌ أو رعية. وقد حاول بعض الدارسين فهمَ هذه الرؤية الجامدة عند الفارابي بالذات باعتبارها احتجاجاً على أوضاع السلطة في دار الإسلام في القرن الرابع الهجري. لكنه إنْ كان كذلك فعلاً فهو احتجاجٌ يائس ورؤيةٌ بائسة. إذ معناه ليس اليأس من أوضاع السلطات القائمة، بل ومن المجتمع المدني أيضاً؛ بحيث تطلع إلى حكيمٍ يتملّكُ فيقوّم أمور السلطة والمجتمع معاً عن طريق تعطيلهما والعمل بما

تقتضيه طبيعته الحكيمة التي لا علاقة لها بعالم الكون والفساد بل بالعقل الفعّال.

وأمّا الرؤية الفقهيةُ فهي تاريخيةٌ وتتصل بعصر الإسلام الأول حين فرض القرآن، وفرض النبي الهجرة من البوادي إلى الحواضر، بل ومن المستقرات إلى يثرب التي سمّاها عليه الصلاةُ والسلام: **المدينة**. ومع أنّ تحوُّل الجزيرة العربية تدريجياً إلى دار إسلامٍ بعد فتح مكة قد أنهى فرضية الهجرة، فإنّ هذا العهد الأول ترك آثاره على وعي المسلمين الديني والسياسي. فارتبط مشروع الفتح الإسلامي الضخم بالهجرة والتحشّد في **المدن** من أجل القتال والإعداد له. والمعروفُ أنّ الفقهاء المسلمين اعتبروا فيما بعد الممارسات الدينية والسياسية لعصري الرسول والراشدين سنناً واجبة الاتباع لكن سرعان ما تمايزت **الدولة** عن المجتمع من حيث البنية، ومن حيث المشروع والأهداف؛ ولم ينعكس ذلك دائماً تمايزاً بين المدينة والدولة أو المجتمع والدولة لدى الفقهاء. ومن هنا اتّهام بعض الدارسين لهم بالمثالية والخيالية والجمود تارةً، وبالتبعية للسلطة السياسية تارةً أخرى. على أن ما فات الناقدين ملاحظةُ الوجود المديني والمدنيِ القوي لدى الفقهاء، وصدور السلطة السياسية عنه، والاستقلالية البنيوية لكلٍّ منهما؛ مع تلاقيهما في المشروع السياسي للأمة.

وبالوسع القول إنّ الجغرافيين أتوا في حقبةٍ كان فيها المشروع السياسي للأمة في أسوأ حالاته، والعلاقة بين المدينة والدولة علاقة صراعٍ واستغلال. ومن هنا فقد عرضوا للمدينة كبنية وكمعالم ظاهرة لا تُخطىء العينَ وجوهها الثقافية والحضارية؛ لكنها ليست ذات معنىً سياسي بارز أو أيديولوجي جامع.

ويكونُ علينا أن نُلاحظَ عند قراءة الرؤية التوفيقية أنّ الثلاثة المفكرين المذكورين سابقاً هم في الأصل فقهاء، أي أنهم كانوا يعرفون الارتباط التاريخي للمدينة بالدولة لدى أسلافهم من الفقهاء. كما أنهم كانوا على ولاءٍ لمشروع الأمة السياسي. لكنهم راعوا المتغيرات التي أظهرت الجماعة المدينية، كقطبٍ بارزٍ وواضحٍ ومستقرٍّ في عملية التجاذُب والتعاون مع السلطة. ولذا حاولوا التوفيق بين الرؤية التاريخية والشاملة لدور المدينة في الإسلام وعلاقتها بالدولة،

وبين الواقع الذي يشير إلى تمايز بين قطبي المدينة الإسلامية يبلُغُ أحياناً حَدّ إخفاء معالم المشروع الواحد.

* * *

وفي العصور الإسلامية المتأخِّرة، حين صارت أكثر السلطات غريبةً عن المدينة، لعبت المدينة دور الصامد، والحافظ، والمستوعب؛ فصارت هي القائمة بالوظائف الحضارية والسياسية للدولة بعد أن غابت تلك لا من حيث البنية بل من حيث الارتباط بالمشروع التاريخي للأمة. لكنّ الحقب الحديثة في تاريخ العرب ما تركت للمدينة دوراً إلّا بوصفها مستقراً لأجهزة الدولة دونما معنى أيديولوجي أو سياسي بارز. ويرجع ذلك إلى خيبة أمل السياسي والإداري والمثقف بجماعة المدينة التي لا تشاركُهُ تحركاته الراديكالية من أجل الضبط والتحديث والتطوير والسواد. فهو يمعن في المدينة المحافظة والجامدة استيلاءً وسيطرةً وبطشاً؛ وهي لا تجيب بغير السلب والخضوع والتوجُّع. ويبدو لأول وهلةٍ أنّ المدينة التي لم يستطع الاستعمار الغازي أن يستلب روحها، قد هُزمتْ من الداخل فعلاً في العقود الأربعة الأخيرة.

وليس من المفيد التوجع والتحسُّر على دورٍ مضى وانقضى. بل من المهمّ التفكير في مصائر وجودنا المديني، والتحديات المفروضة عليه من الداخل والخارج، والتي غيّرت صورته تماماً في المائة عامٍ الأخيرة.

إنّ هذا هو ما أردناهُ في العدد الماضي وهذا العدد من مجلة الاجتهاد: أن نتأمَّلَ الدور المنقضي للمدينة العربية الإسلامية، ونستشرف دورها المقبل إن أمكن ذلك.